(بالوثائق).. منفذ شحن يديره نجل ضبعان وشقيق مهدي مقولة

الأمناء/ خاص:

حصلت صحيفة "الأمناء" على كشف حصري، يثبت أن مليشيات الحوثي المدعومة من إيران هي من تدير منفذ شحن بمحافظة المهرة الحدودي، مع عمان.

وقالت المصادر لـ"الأمناء" إن منفذ شحن أصبح بيد مليشيات الحوثي، حيث وأن جميع القيادات التي تدير المنفذ جميعهم من أبناء شمال الشمال.

وحصلت "الأمناء" على معلومات تفيد بأن عبداللطيف ضبعان، نجل عبدالله ضبعان، وجلال أحمد مقولة، شقيق مهدي مقولة، يعملان مسؤولان في منفذ شحن الحدودي مع عمان.

وتفيد المعلومات الحصرية لـ"الأمناء" أن نجل ضبعان وشقيق مهدي مقولة، يعملون في منفذ شحن منذ مدة، بعد تعيينهم فيه من قبل الشرعية في عهد سلطة الرئيس هادي، بتوصية من قيادات الإخوان، الذين سيطروا على المشهد حينها.

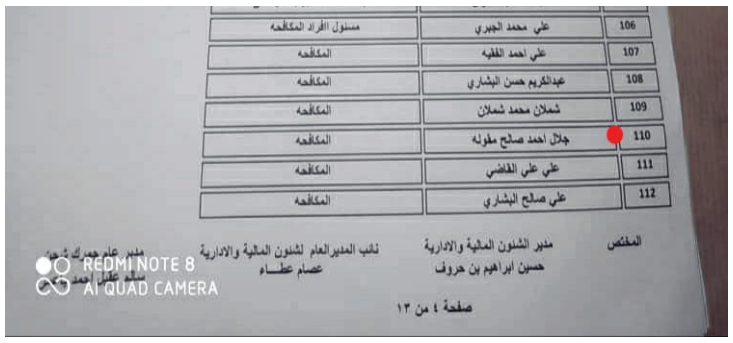

وتؤكد المعلومات أن هؤلاء مرتبطون بالحوثيين، وتم تعيينهم بناءً على طلب من محمد علي محسن الذي يعمل حاليًا ملحقًا عسكريًا في قطر، والذي كان قائدا للمنطقة الشرقية سابقا في حضرموت.

وزير الصحة يبشر بافتتاح (١٧) عيادة لعلاج الحالات النفسية في الجنوب

الأمناء/ خاص:

اعترف وزير الصحة العامة والسكان، د. قاسم بحيبح، بأن الشعب أصبح يعاني من حالات نفسية، مبشرا بقرب افتتاح "17" عيادة نفسية في الهيئات الصحية والمستشفيات بالمحافظات الجنوبية.

وأكد بحيبح أن افتتاح العيادات الخاصة بعلاج الحالات النفسية يأتي ضمن خطة وزارة الصحة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية لتوسيع الخدمات النفسية ورأب الفجوة فيها والتي أهملت خلال فترات طويلة.

ووعد وزير الصحة العامة والسكان د. قاسم بحيبح بأن وزارته سوف تولي المزيد من الاهتمام بالعيادات النفسية.

وسخر ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي من الاهتمام الذي أبداه وزير الصحة والسكان بافتتاح العيادات الخاصة بعلاج الحالات النفسية وتجاهله للأوضاع الكارثية التي باتت عليها المستشفيات والمراكز الصحية والفساد الذي ينخر جسد الوزارة.

واعتبروا حديث وزير الصحة حول افتتاح العيادات النفسية بالمحافظات الجنوبية عبارة عن سخرية واستفزاز لمشاعر أبناء المحافظات الجنوبية الذين يتم حرمانهم من أبسط الخدمات الصحية وتسخيرها لمحافظات مأرب وغيرها من المحافظات الشمالية.

د.قاسم بحيبح Qasem Buhaibeh
@QasemBuhaibeh

١٧ عيادة نفسية سيتم افتتاحها في الهيئات الصحية والمستشفيات بالمحافظات الجنوبية والشرقية ومثلها في المحافظات الشمالية ضمن خطة الوزارة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية لتوسيع الخدمات النفسية ورأب الفجوة فيها التي اهملت فترة طويلة ونعد انها ستنال الاهتمام اللازم في الفترة القادمة

١:١٣ ص · ٢٠٢٣/١/٢٥ · ٢٩٩ من المشاهدات

قالت إن الدوحة انزعجت من التقارب العماني - السعودي - الإماراتي..

صحيفة بريطانية: قطر تدشن حملة إعلامية لإفشال الوساطة العمانية في اليمن

الأمناء/العرب:

ضبطت القوات الأمنية في محافظة المهرة على الحدود مع سلطنة عمان شحنة من محركات الطائرات المسيّرة وأجهزة عسكرية أخرى كانت في طريقها إلى الميليشيات الحوثية، في الوقت الذي تقود فيه مسقط وساطة لإحياء الهدنة بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

وتعثرت إجراءات كثيرة قام بها التحالف العربي والحكومة الشرعية خلال السنوات الماضية لضبط المنافذ البرية بين اليمن وعمان ومراقبتها للحد من تهريب الأسلحة، نتيجة التصعيد الذي قوبلت به تلك التحركات من قبل العناصر الممولة من الدوحة ومسقط في محافظة المهرة.

وفي محاولة جديدة للسيطرة على تلك المنافذ أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، الأسبوع الماضي، قرارا يقضي بتشكيل قطاع عسكري جديد في مديرية شحن الحدودية مع سلطنة عمان، وإلحاق القطاع بمحور الغيضة، وهو القرار الذي قالت مصادر يمنية مطلعة إنه يهدف إلى إنشاء قوة ردع عسكرية تمتلك كافة الصلاحيات لمراقبة المنفذ الحدودي، ومنع بعض الشخصيات القبلية الممولة من قطر – عمان من إرباك العمل في المنفذ وفرض وصاية عليه.

وترافق الكشف عن ضبط شحنة محركات الطائرات المسيّرة مع مؤشرات على حراك تموله الدوحة لإفشال الوساطة القطرية بين الحكومة اليمنية والحوثيين، حيث أشارت مصادر يمنية مطلعة إلى تبني القنوات الحوثية والإخوانية الممولة من الدوحة خطابا مشتركا يهدف إلى التحريض على أيّ اتفاق وإظهاره بمثابة استسلام للحوثيين في محاولة لتأجيج الشارع المؤيد للشرعية في اليمن.

وقالت المصادر إن التقارب العماني – السعودي – الإماراتي أزعج الدوحة التي تعمل إعلاميا وسياسيا على خلط الأوراق وتحريك أدواتها في المهرة لتكثيف عمليات تهريب الأسلحة بهدف إحراج مسقط التي تشير المصادر إلى أنها أجرت مراجعات كبيرة على مواقفها وحجمت نفوذ الخلية اليمنية التي كانت تمولها الدوحة من داخل الأراضي العمانية.

وأكدت مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن الموقف العماني بات يقترب أكثر من الموقفين السعودي والإماراتي إزاء الملف اليمني منذ تولي السلطان هيثم بن طارق مقاليد الحكم في سلطنة عمان، مع وجود بعض المخاوف والتحفظات المتعلقة بالأمن الإستراتيجي للسلطنة، في الوقت الذي يتطابق فيه الموقف القطري مع موقف طهران.

وأكدت المصادر أن الآونة الأخيرة شهدت إضعافا تدريجيا للجناح المدعوم من قطر في مسقط والذي كان يميل لأجندة الدوحة – طهران على حساب العلاقات الإستراتيجية والاقتصادية بين مسقط من جهة والرياض وأبوظبي من جهة أخرى.

المقدشي يشتري شحنة ذخائر تالفة بخمسين مليارا

الأمناء/ خاص:

تتوالى الفضائح والخيانات الكبرى للقيادات العسكرية الإخوانية في أعلى هرم المؤسسة العسكرية، وطعناتها للقوات العسكرية التي تخوض معارك عنيفة ضد مليشيات الحوثي المدعومة من إيران.

وقام وزير الدفاع السابق الموالي لجماعة الإخوان في اليمن، الفريق محمد المقدشي، بعقد صفقة ضخمة، بمليارات الريالات، بشراء ذخائر وأسلحة آلية متوسطة من إحدى الدول الخارجية، قبل إقالته من منصبه.

وبحسب الصحفي الجنوبي البارز صالح الحنشي، فإن الصفقة التي عقدها المقدشي قبل مغادرته لوزارة الدفاع بقيمة ما يقارب 50 مليار ريال.

وقال الحنشي إن المقدشي لم يكن في باله أن تغييره من وزارة الدفاع سيكون قبل وصول هذه الشحنة واستلامها، مضيفا أن المقدشي أقيل، وقبل ما يقارب شهرين، وصلت شحنة الذخائر التي عقد صفقة شراءها المقدشي إلى ميناء عدن.

وأضاف الحنشي أن هذه الشحنة تم نقلها إلى مستودعات عسكرية في العاصمة عدن، وتم توزيع مجموعة صناديق من هذه الذخيرة إلى بعض الجبهات في الحدود الجنوبية ليكتشف فيما بعد أن جميع الذخائر تالفة.

وأوضح الحنشي أنه تم فيما بعد تفتيش المخازن التي وضعت فيها شحنة الذخائر، واكتشف أن كل ذخائر الشحنة صنعت عام 1961م، أي بعد ثورة 26 سبتمبر بعام واحد.

واعتبر الحنشي هذه الصفقة بالخيانة العظمى، حيث قال إن وزير دفاع يخوض جيشه حربًا مصيرية مع مليشيات الحوثي ويقوم بصرف عشرات المليارات في صفقة شحنة ذخائر تالفة وفاسدة.

الحكومة تقر تقليص البعثات الدبلوماسية وصرف العلاوات السنوية

الأمناء/ خاص:

أجرى مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، نقاشًا تقييميًا للأداء خلال العامين الماضيين، إضافة الى مناقشة الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة، والقرارات والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية التي اتخذها المجلس، بموجب التوجيهات الرئاسية، للحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، في ضوء المستجدات الراهنة.

واستعرض المجلس في الاجتماع المنعقد عبر الاتصال المرئي، الترتيبات الكفيلة بضمان عدم تأثير تلك الإجراءات على حياة ومعيشة المواطنين، وكذلك الخيارات المتاحة لتنمية الإيرادات وضرورة تفعيل القطاعات الإنتاجية والاستثمارية والإيرادية، ووجه بهذا الخصوص الوزارات والجهات المعنية بالتنسيق مع السلطات المحلية بتكثيف الإجراءات الرقابية على الأسواق.

وأكد المجلس حرصه على تطبيق كافة أشكال الرقابة على الإجراءات المتخذة والتأكد من عدم المساس بمعيشة المواطنين اليومية، وضمان أن تترافق مع الخطوات الرامية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومنع انهيار العملة الوطنية.

واستعرض مجلس الوزراء، السياسيات المطلوبة لتعزيز الاقتصاد الوطني وبناء الإيرادات وتنويعها وتوسيع أوعيتها وضمان وصولها إلى الحساب الحكومي العام، وضبط وترشيد النفقات بحيث تقتصر على الإنفاق الحتمي والضروري، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وكلف الوزارات والجهات المختصة بالرفع بتقارير دورية عن مستوى التنفيذ إلى المجلس أولاً بأول.

وشدد المجلس على تسريع استكمال إجراءات صرف العلاوات السنوية لموظفي الدولة لكافة وحدات الخدمة العامة على المستويين المركزي والمحلي والوحدات المؤجلة للأعوام -2014 2020م، بموجب قرار مجلس الوزراء، ووجه الوزارات المعنية بالتنسيق مع البنك المركزي اليمني استكمال الإجراءات وفق مسار سريع.

كما أكد على استمرار الإجراءات الهادفة إلى تقليص النفقات، بما في ذلك تصحيح قوائم الابتعاث الخارجي وإخراج الأسماء من غير المستحقين خارج مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص للمنح الدراسية في الخارج، وتقليص أعداد كوادر البعثات الدبلوماسية والملحقيات، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتوجيه النفقات نحو الخدمات الأساسية التي تمس حياة ومعيشة المواطنين.